الأنباء
السبت 14 يناير 2017

فهد الوردان يقتحم كواليس عالم اللقطاء ويرصد معاناتهم في عمل أدبي يجمع بين البعدين الإنساني والاجتماعي

«في بيتنا لقيط»..

عذابات مجهولي النسب على «قارعة» الحياة

د. فهد الوردان

أحمد صابر

ما بين الملاجئ ودور الرعاية الاجتماعية ومنازل متبنيهم، يعيش مجهولو النسب أو «اللقطاء» معاناة كبيرة وعذابات لا تنتهي، تستمد استمراريتها من النظرة الدونية وقسوة المجتمع في واقع مرير، ومستقبل مظلم، يعيشون في صراع أبدي مع النفس، «هل هم جناة أم ضحايا؟».

«لقيط»، ربما تلك الكلمة هي أشد ألوان المآسي التي يتحملها هؤلاء طوال سنواتهم، فبالرغم من منع العديد من المؤسسات الاجتماعية تداول هذا التعبير القاسي واستبداله بكلمات أخف وطأة، الا انه يبقى الانطباع الأول والصورة التي سرعان ما تتبادر الى الذهن حال ذكرهم، فضلاً عن ان التعامل مع تلك الفئة منذ نعومة اظافرهم حتى مرحلة الشباب والنضج مهمة صعبة بكل المقاييس، تحتاج الى قدرات من نوع خاص، سواء في دور الطفولة او مؤسسات الشؤون او المدارس ومراكز التدريب والتأهيل. ليس من السهل، اختزال تلك المعاناة في عمل أدبي يجمع بين البعدين الإنساني والاجتماعي، ولا يخلو من الإسقاطات السياسية، ولكن اذا تصدى لذلك خبير اجتماعي متخصص، وكاتب وأديب في الوقت ذاته، فلا شك ان المنتج سيجمع بين دقة الرصد ومتعة الطرح وجزالة اللفظ، وهذا ما تم بالفعل خلال رواية «في بيتنا لقيط» للكاتب د.فهد الوردان والتي تتناول أحوال «اللقطاء» وتدور أحداثها في الكويت والأردن وسورية، خلال العقد الأخير، تلك الفترة الحافلة بالعديد من المتغيرات والأحداث الكبرى محليا وعربيا ودوليا. تحكي الرواية قصة شبه واقعية لطفل ألقته والدته بجانب أحد المساجد، وتركته يواجه مصيره في ظروف اجتماعية «قاهرة» وعادات وتقاليد لا ترحم ولا تمنح تلك الشريحة أي اعذار او مبررات، فمن قبيل صلاة الفجر وبدموع الرضيع تبدأ وقائع العمل، وبروح التحدي والعزيمة القوية يتحول الضحية الى بطل في إطار من الأحداث المترابطة ضمن سياق إنساني مؤثر.

ولما كان الزواج من أصعب المشكلات التي تقابل تلك الشريحة وذلك لرفض الطرف الآخر الارتباط بـ «مجهول النسب»، وفي رمزية أدبية للتخفيف من حدة مضمون العمل، استهل المؤلف «في بيتنا لقيط» بمشهد يفيض بالرومانسية، ليسرد قصة حب جميلة بين عيسى «بطل الرواية» وزميلته في الجامعة خولة، تتوج بالتقدم لخطبتها، فترفض اسرتها عندما تعلم انه «لقيط»، وهنا تتولد لدى الطرفين مشاعر هجينة بين التحدي والاستسلام «الرضوخ لآراء الأهل أو رفض معتقدات خاطئة فرضها المجتمع على هؤلاء بلا رحمة»، ثم ينتقل الكاتب الى وصف الحياة اليومية في «دار الطفولة» بالكويت وهي المسؤولة عن رعاية تلك الحالات حيث توفر لهم حياة كريمة وتلبي جميع متطلباتهم، وايضا ترفدهم بكوادر بشرية متخصصة تساعدهم في الانخراط بالحياة بسهولة، مسلطا الضوء على شخصية «مساعد» وهو مدير المؤسسات الاجتماعية الذي تنشأ بينه وبين عيسى علاقة قوية ويساعده في مختلف شؤون حياته حتى نهاية الأحداث، ثم يتنقل بعد ذلك الى قضية التبني وشروطه وأحكامه في البلاد.

ويبدأ الوردان الفصل الثاني من العمل بإتمام عيسى 18 عاما من العمر حيث ينتقل الى منزل متبنيه الجدد عادل ولولوة، مستعرضا ما احيط من رعاية وحنان، متناولا بعض القضايا الجانبية في المجتمع الكويتي مثل أهمية الانتماء إلى العائلة، والألقاب والكنية بالنسبة للفرد، وايضا عالم الكتب والقراءة ووسائل التواصل الحديثة، مبينا ان «كل كتاب هو في الحقيقة جزء من عقل انسان فكر كثيرا ليعطينا النتائج التي توصل اليها»، كما يعرج على دور جمعيات النفع العام ومنظمات المجتمع المدني ومدى نجاحها في تحقيق الأهداف التي انشئت من اجلها.

إسقاطات سياسية

القضايا السياسية في الكويت والعالم العربي، لم تكن بمنأى عن رؤية المؤلف حيث بدأ الفصل الثالث من روايته بمناقشة العديد منها خلال السنوات العشر الأخيرة، مستخدما الكثير من الإسقاطات من خلال الحوارات بين الأشخاص، حيث تطرق الى الحقوق السياسية للمرأة، ومعارضة بعض الأطراف والتيارات في الكويت لها، والحراك المجتمعي النسائي والدعم الحكومي لإقرارها، مستعرضا في هذا الخصوص مقالا صحافيا لعيسى بدأه بعبارة تلخص المشهد «من أغرب ما يمكن ان يحدث في أي بلد هو ان يكون الشعب أكثر تشددا من الحكومة»، ونتيجة لدفاعه عن حقوق المرأة تنهال عليه ردود الأفعال من المؤيدين والمعارضين، ليتواصل مع احدى الداعمات للقضية والتي تتابعه عن كثب وهي في الحقيقة أمه وتتوطد بينهما العلاقة لتكون «أمومة متنكرة في زي صداقة»، ويشعر بعاطفة من نوع اخر نحوها. وتتوالى الإسقاطات لتتناول احداث الربيع العربي بعد عام 2010 ثم واقعة اقتحام مجلس الأمة في الكويت، ليطالب عيسى بضرورة احترام الديموقراطية والحفاظ على مؤسسات الدولة رافضا تلك «الفوضى القيمية والردة السلوكية لدى البعض في المجتمع»، وصولا الى قضية مقاطعة الانتخابات البرلمانية في 2013. وفي تحول نوعي لأحداث «في بيتنا لقيط»، وعندما تنتفض عزيمة الإنسان ويشتد إصراره ويصحو ضميره، لا تقف مجهولية النسب حائلا دون تحقيق ما يصبو اليه من أهداف انسانية سامية، وفي مشهد بانورامي مختلف، يأخذنا الكاتب الى هناك، حيث الحرب الدائرة في سورية بمختلف تعقيداتها، ويلتقط صورا قلمية لكثرة الفصائل المتناحرة وطفرة التنظيمات الإرهابية، وضياع المواطن البسيط فيما بينها، ليسرد لنا كيف تمكن «داعش» من اغواء «نايف» زميل عيسى في دار الطفولة للالتحاق بصفوفه وندمه بعد اكتشاف حقيقة التنظيم المارق، ليستنجد بصديقه عيسى الذي يسافر الى سورية عبر الأردن وينجح في تخليص «نايف» من أيدي عصابات «داعش»، كاشفا النقاب عن بعض أسرار وطرق تعامل التنظيم مع ضحاياه والمنضمين اليه، مقارنا بين ما توفر الكويت لأبنائها من دعم ورعاية وغيرها من البلدان، واصفا اياها في احدى العبارات على لسان البطل بـ «بلادنا التي لا تجور علينا».

جولة عربية

استطاع المؤلف بشيء من الفطنة ان يصطحب القارئ في جولة الى العديد من الدول العربية وذلك ضمن سياق الأحداث، ملقيا الضوء على بعض الجوانب الاجتماعية لأهل تلك البلدان، حيث استعرض جوانب من الحياة اليومية في مدن حلب ودرعا وحمص السورية وأماكنها التراثية ومحلاتها العتيقة واكلاتها الشهية وكرم أهلها وترحيبهم بالضيوف، وايضا يصف لنا جمال الاردن وفنادقه وشوارعه ومدنه، وصولا الى الأوضاع المأساوية في العراق والتي افرزها تنظيم «داعش» والصراع المسلح بين الطوائف والمذاهب المختلفة، واثره على المواطن، محاولا سبر أغوار الرغبة المتأصلة لدى بعض العرب في الهجرة من أوطانهم الى الدول الغربية.

عصف ذهني

كما كانت بداية الرواية «عاطفية» لجذب القارئ للاندماج مع الأحداث، جاءت نهايتها «مفتوحة» لتتيح لنا مجالا فسيحا للتفكير في مجريات الوقائع، وتدعنا نتدبر فيما يمكن أن تؤول إليه الأمور عقب الحبكة السردية المتقنة التي صاغتها أنامل المؤلف، وتجعلنا نعيش حالة «عصف ذهني»، محاصرين بعدة أسئلة حول مآلات اللقطاء، منها: ماذا يجب علينا فعله لإنقاذ تلك الفئة والتخفيف من قسوة المجتمع عليهم؟ ولماذا تلجأ الأمهات إلى تلك الأفعال؟ هل خوفا من الفضيحة؟ ام لعدم القدرة على مواجهة الظروف التي قد تكون اضطرتها لذلك؟ نستطيع القول إن الرواية عمل أدبي متميز، فضلا عن كونها إضافة ثرية للمكتبة العربية، استطاع مؤلفها اقتحام كواليس بعض المناطق والبؤر التي يعتبرها البعض خطا أحمر في المجتمع بحرفية ومهارة عالية، مما يؤهلها لأن تكون مشروع عمل فني هادف.

نسبية الحقيقة

«ماذا نفعل بالحقيقة عندما نمتلكها ونعلمها؟»، حول ذلك المفهوم الفضفاض للحقيقة، خصص الوردان جزءا كبيرا من الفصل لمناقشة كنهها وذلك عبر حوار شيّق بين عيسى وأستاذه المساعد، مؤكدا على ضرورة معرفة ما الذي يجب أن نفعله بالحقيقة عند الوصول إليها، حتى لا تتحول إلى عبء ثقيل على نفوسنا، وإعادة النظر في فكرة الإيمان المطلق بالآراء أو القناعات التي يتبناها الإنسان، وأنها اكبر بكثير من أن نحدها بفكرة أو استنتاج معين، «فالذي يروم امتلاك الحقيقة عليه أن يؤمن بأنها مفهوم نسبي».

المؤلف في سطور

- فهد عجمي الوردان
- دكتوراه في التربية عام 2005
- ماجستير في التربية من الولايات المتحدة عام 1999
- بكالوريوس تربية من جامعة الكويت 1985
- معيد في جامعة الكويت
- رئيس تحرير مجلة إضاءة
- مدير إدارة الأنشطة والإعلام
- مدير إدارة الحضانة العائلية
- مدير إدارة التوعية والإرشاد
- كاتب صحافي في جريدة الوطن
- الإشراف على طلبة التربية في «التطبيقي»
- شارك في العديد من المؤتمرات وورش العمل المحلية والدولية
- صدرت له العديد من المؤلفات

رئيس نقابة نفط الكويت حذر من تطبيق ذلك على «مختبرات المناقيش»

المرزوق: سنكون حماة ثروات الكويت من الخصخصة

صلاح المرزوق

التصعيد قادم لا محالة

اعلن رئيس نقابة العاملين بشركة نفط الكويت صلاح المرزوق رفض النقابة القاطع لتوجهات لجنة تعزيز دور القطاع النفطي الخاص لخصخصة عدد من بعض القطاعات الحيوية في شركة نفط الكويت.

وكشف المرزوق في تصريح صحافي ان شركة نفط الكويت تنوي خصخصة قسم المختبرات في منطقة المناقيش تنفيذا لتوجهات لجنة تعزيز دور القطاع الخاص بالقطاع النفطي ضاربة بالدستور الكويتي وجميع الاتفاقيات المبرمة عرض الحائط.

وشدد على ان القطاع النفطي كان ومازال ولابد ان يبقى ويدار بأياد وطنية كويتية تحميه من كل طامع ومستغل لثروات الوطن وخاصة في القطاع النفطي.

وتابع المرزوق قائلا «من هذا المنطلق تعرب نقابة العاملين بشركة نفط الكويت عن استيائها ورفضها القاطع لما تقوم به الشركة من تحركات تهدف الى خصخصة تلك المنشآت النفطية المهمة، مؤكدا ان هذه المحاولات كانت ومازالت مستمرة من المؤسسة وتهدف الى بيع القطاع النفطي الى القطاع الخاص دون الأخذ بعين الاعتبار للنتائج الكارثية الناتجة عن هذا العبث».

وأضاف المرزوق محذرا «بدورنا نحن نقابة العاملين نؤكد اننا كنا ومازلنا سدا منيعا وقويا لحماية حقوق ومكتسبات العاملين وسنقوم باستخدام ادواتنا النقابية للتصدي لتلك المحاولات المرفوضة بخصخصة القطاع النفطي». وأعلن المرزوق في ختام تصريحاته ان التصعيد قادم لا محالة وعلى المسؤولين تحمل تبعات هذا العبث بمقدرات الوطن وحقوق العمال، مضيفا: «وعلى المسؤولين ان يحذروا من الغضب العمالي، فالإضراب السابق كان خير شاهد على رفض العمال لخصخصة القطاع النفطي ووقوفهم صفا واحدا للحفاظ على اموال الوطن وحقوقهم المشروعة».

.. والمطيري: خصخصة «الوكالة البحرية» جريمة

فايز المطيري

القرار سيؤدي إلى كارثة اقتصادية وتسرب العمالة المدرب من القطاع النفطي

صرح رئيس مجلس إدارة نقابة العاملين بشركة ناقلات النفط الكويتية فايز المطيري بأن ما تعتزم مؤسسة البترول الكويتية وشركة ناقلات النفط الكويتية القيام به من خصخصة فرع الوكالة البحرية هو جريمة في حق الوطن، وجرح يمثل نزيفا مستمرا في جسد الاقتصاد القومي، الأمر الذي سيؤدي إلى كوارث اقتصادية ستدفع ثمنها الكويت إذا ما استمروا بتبني نهج إدخال القطاع الخاص في مجال أنشطة وخدمات القطاع النفطي ومن ضمنها فرع الوكالة البحرية بشركة ناقلات النفط الكويتية دون ضوابط أو شروط، خاصة أن أهم وظيفة يقوم بها فرع الوكالة البحرية هي نقل النفط الكويتي الخام ومشتقاته من الكويت إلى جميع دول العالم بأحدث الأساليب والإمكانيات.

وعبر المطيري عن مدى اندهاشه بشأن الخطوات المتسارعة نحو خصخصة القطاع النفطي بصفة عامة وفرع الوكالة البحرية بشركة ناقلات النفط الكويتية بصفة خاصة، ومن إقدام المسؤولين بالقطاع النفطي على تخصيص الشركة في هذا الوقت بالذات، مشيرا إلى تصريحات سابقة صادرة عن مسؤولين بالشركة مفادها أن الشركة خضعت في الآونة الأخيرة لمجموعة من الدراسات والأساليب الإدارية المختلفة والحديثة لتطوير العمل بالشركة ولرفع كفاءة ومهارات العمال والموظفين الكويتيين عن طريق منحهم دورات تدريبية كثيرة لتحسين أداء العمل وتقليل نسبة الخسائر، وهنا نتساءل: لماذا هذا التطوير في ظل توجه مؤسسة البترول الكويتية إلى خصخصة فرع الوكالة البحرية؟

وحذر المطيري من إتمام هذا الأمر لآثاره السلبية وعواقبه الوخيمة على وضع العمالة الوطنية، حيث إن تقليص هذه العمالة بسبب اتباع سياسة الخصخصة البغيضة سيؤدي إلى تسرب هذه العمالة المدربة تدريبا عاليا فضلا عن تمتعها بمهارات فائقة إلى جهات أخرى أو إحالتها إلى التقاعد، ما يزيد من مشكلة البطالة.

فهل من المعقول أن تقوم الشركة بالتفريط بهذه الثروة؟!

وطالب بتفعيل حكم المادة الرابعة من القانون رقم 37 لسنة 2010 والذي استثنى القطاع النفطي من الخصخصة باعتباره أهم الموارد الطبيعية في البلاد والتي يجب المحافظة عليها. وفي النهاية، توجه المطيري بتساؤلاته لأعضاء اللجنة المالية والاقتصادية بمجلس الأمة، حيث تساءل: لمصلحة من يتم تخصيص وبيع الشركة وهي المحققة للنجاحات والأرباح؟ وما تأثير الخصخصة على وضع العمالة الوطنية؟ وما مصيرهم ومصير أسرهم في ظل هذا الوضع الجديد؟ وما مصير الأمن القومي للبلاد بسبب تخصيص الشركة وخاصة وقت الأزمات والحروب؟.